

تنظيم النقد الدولي

بعد الحرب

لنؤاد محمد شبل

نتجته الانكار في الوقت الحاضر الى بحث مشكلات ما بعد الحرب ولعلّ النظام النقدي الدولي من أكثر هذه المشكلات تعقداً وخطورة ناله من شأن في البناء الاقتصادي العالمي فهو قطب الرحى فيه . وقد أصبحت المسائل النقدية في هذا العصر في مقدمة المسائل التي تسترعي الأنظار وتثير الاهتمام في كل أمة ولها من الخطر والنزلة ما جعلها من أقوى العوامل التي تؤثر في ارتقاء الأمم وتدهورها . فاضطراب نظام ألمانيا النقدي - مثلاً - عقب الحرب الماضية قاد الى انهيار الاقتصاد الألماني وتشقي السطل في ربوعها فكان من أهم عوامل النقل السياسي الذي سادها وتوجّ بقلم النازي أزمة حكم البلاد . والى تسدع النظام النقدي العالمي، وزول الذهب عن عرشه المنكسر، يمكننا أن نرد جانياً كبيراً من الأزمة الاقتصادية والمالية العنيفة التي جابهها العالم طوال سني ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، فأشاعت البؤس والفاقة في ربوعه جميعاً وخلت نفوساً ثائرة متوثبة وسرعان ما تولد عنها اضطراب المحيط السياسي الذي انتهى بالحرب الحاضرة . ومن ثمّ تعددت الآراء بشأن بناء العالم النقدي بعد هذه الحرب . وغنيت الأذهان برسم الخطوط الأساسية لنظام نقدي مكين يحد العالم في ظله الأمن الاقتصادي ويقه شر التقلبات الاقتصادية العنيفة التي كانت سمة الفترة التي تلت الحرب الماضية وسبقت هذه الحرب

١ - المشروحات الأميركي والانكليزي لتنظيم النقد

تصور المشروحات علناً يضم عدداً كبيراً من الدول التي تزعمه ديوناً لن يستطيع لها اداء فاذا لم يتيسر للدول المدينة وسائل الاداء فلن تجد مخرجاً من التعسير عن الدفع أو تقييد مشترياتهم من الخارج رجاء الحصول على فضاة تسددها جزءاً من ديونهم ، وتقييد الواردات مناه ابتكار شق النوائع ووضع مختلف المعينات أمام التجارة الدولية

وتسى الفكرة الأساسية للمشروع الأميركي هي إنشاء احتياطي كبير لتدفع منه للدول المدينة حاجتها من المقدم لاجسي لمواجهة التزاماتها . وتقوم الدول لانصراف في المشروع بالمساهمة في تكوين هذا الاحتياطي . والتصدر بالوحد - عندما سيعاد - الذي يعترف

منه الاحتياطي الدولارات ليعمداً للاقطار العاجزة، سيتكوّن من الدولارات والأوراق المألّية المكوّمة بالدولار التي تسام بها الولايات المتحدة في الشروع . وما دام الذهب يستبدل في الولايات المتحدة بدولارات ، فطريقة الدفع هي في الواقع كطريقة معيار الذهب . أما المشروع البريطاني فيطبق المبدأ المصرفي على العمليات المالية الدولية . فهو يفرض مقدماً رضى الأمم بقبول المبالغ المطلوبة لها لا عن طريق الدفع النقدي بل بتقيدها لحسابها في دفتر إحدى مؤسسات الائتمان ، وهذا الرضى يبيع لأتحاد المقاصة The Clearing Union خلق القوة الشرائية الدولية كما يفعل البنك — بالنسبة للإمة — في نوع التداخّل التي تستخدم في الدفع كالتقود سواء بسواء . وسيعتدو اتحاد المقاصة في هذه الحالة مجرد وسيط بين الدول ذات الميزان غير المتوازن والدول ذات الميزان المتوازن . ولكل أمة عضو في المشروع حصة تكسبها طبقاً في المساعدة ، وتعدّ أساس التصويت . ويختلف المشروع البريطاني عن الأميركي في طريقة احتساب الحصة . فأساسها في المشروع البريطاني مجموع الواردات والصادرات المتظورة (أي من السلع) ومدارها متوسط تجارة السنوات الثلاث التي سبقت سني الحرب ، ثم يعدل هذا الأساس بعد ذلك عند استقرار أحوال العالم . ولما كان المتوسط السنوي للواردات والصادرات البريطانية من السلع خلال أعوام ١٩٣٦-١٩٣٨ قد بلغ ١٣٧٥ مليون جنيه والمتوسط السنوي للواردات والصادرات الأميركية من السلع في نفس المدة قد بلغ ٥٤٥٥ مليون دولار ، فن حصة كل من الدولتين تتناسب مع قيمة عملة أحد البلدين بالنسبة للأخرى التي ستنتظر بعد الحرب . ولو فرض وكان سعر الدولار بالنسبة للجنيه بعد الحرب هو سعره الحالي لفاقت حصة بريطانيا حصة الولايات المتحدة إذ تعدو النسبة بين الحصتين ٥٥٢٧ لانجلترا و٥٤٥٥ للولايات المتحدة . أما المشروع الأميركي فيقرر أساس الحصة « ما تحوزة الدولة من ذهب ونقد أجنبي ومقدار دخلها القومي ومدى تقلبات ميزان مدفوعاتها » . ولما كانت الولايات المتحدة تحوز مقداراً هائلاً من الذهب والنقد الأجنبي ويسل دخلها القومي إلى رقم كبير فضلاً عن استنساب ميزان مدفوعاتها فستعدو لها حصة أعظم من أي دولة أخرى

وتتناسب قوة التصويت مع مقدار حصة الدولة طبقاً للمشروع الأميركي ، وإن كان لا يسمح لأي عضو بأن يكون له أكثر من ربع مجموع الأصوات . ويشترط المعقول على أربعة أخماس الأصوات لتنفيذ الأعمال الهامة . وهذا ما يجعل للولايات المتحدة الأوجحية عند التصويت في جميع الأعمال الهامة . وإن حدثت بريطانيا المعنى كذلك أي حين يذكر المشروع البريطاني « حصة الإمة هي التي تقرر مقدار مساهمتها في إدارة الأتحاد » ولا يطلب سوى لأغلبية عناققة في تعيد القرارات

٢ - اليونيتاس والبانكور

ابتكر المشروطان كلاهما وحدة نقدية قياسية جديدة . فطبقاً للمشروع الأميركي يبادل كل يونيتاس $\frac{1}{137}$ حبة من الذهب الخالص تعادل عشرة دولارات بقيمة الذهب في الوقت الحاضر . واليونيتاس في الواقع مجرد وحدة للقياس . فإنه وإن كان التقييد في دوائر الاحتياطي أساسه وحدات اليونيتاس إلا أن الاحتياطي نفسه سيتكوّن من الذهب والعملات والأوراق المالية الحكومية

أما البانكور فقد قصد به المشروع البريطاني أن يجعله عملة دولية حقيقية . ويرى إلى أن يكون قطب الرחי في المدفوعات الدولية إذ «ستجمع الدول الأعضاء على قبول دفع مطلوباتها من الأعضاء الآخرين بعملية نقل البانكور إلى حسابها في دوائر اتحاد التمتية»

ويشارك المشروطان في عهد الذهب جوهر القيمة الدولية وأساسها واعتباره النقدية "Oasi" في النظام المصرفي الدولي . بيد أن ارتباط الذهب بالمشروع الأميركي أعظم توثقاً منه في المشروع البريطاني إذ يحتم أن تكون نسبة من الحصة التي تكتسبها الدولة في الاحتياطي من الذهب ، وتبلغ هذه النسبة $\frac{1}{12}$. / للدول التي تحوز ذهباً تليف قيمته على ٣٠٠ مليون دولار و $\frac{1}{7}$. / للدول التي تمتلك ذهباً قيمته بين مائة مليون وثلاثمائة مليون دولار و $\frac{1}{5}$ للدول التي تمتلك ذهباً قيمته أقل من مائة مليون دولار ، كذلك يشترط على الدول التي حصلت على المساعدة النقدية من الاحتياطي أن تدد ما اقترضته ذهباً . أما المشروع البريطاني فأوضح أن المراد هو إيجاد كم جديد للنقد الدولي معين بطريقة ملائمة ومنطقية ، ولا يؤثر فيه التقدم الفني لصناعة الذهب أو تعرضه لتقلبات القوة المتوقفة على السياسات الخاصة للدول بشأن الذهب . ويقدم المشروع البريطاني كذلك بأن قيمة البانكور خاصة للتغير بالنسبة للذهب على عكس اليونيتاس في المشروع الأميركي (فهو مرتبط أوثق ارتباط بالذهب

وستحدد قيمة العملة الرئسية لكل دولة على أساس البانكور أو اليونيتاس ، ولا يجوز إجراء تعديلات فيها إلا بموافقة الهيئة الدولية لشؤون النقد . ويذكر المشروع الأميركي أنه لا يسمح بإجراء تغيير ما في معدلات الصرف إلا عندما تكون ضرورية لتصحيح المركز المالي للدولة ، ويشترط موافقة أربعة أخماس أصوات الأعضاء على هذا التعديل . بيد أن المشروع البريطاني يسمح بتعديل سعر الصرف إذا أصبحت الدولة مديونة لاتحاد المقاصة بملغ يتجاوز ربع حصتها فيمكنها حينئذ خفض قيمة تندها بنحو ٥ ٪ . لا حصول على إذن ونسبة أكبر من هذه بشرط الحصول على إذن خاص . وإذا تجاوز دين الدولة نصف

حصتها فلا اتحاد المقاصة أن يطالبها بنقص قيمة تقدمها وعلى العكس من ذلك إذا ما تجاوز الرصيد الدائن لأحدى الدول نصف حصتها فيوصي الاتحاد هذه الدولة بأن تسمح بزيادة قيمة تقدمها

٣ - التوازن المالي الدولي

يسرّ المشروع البريطاني بمشورية كل دولة عن إيجاد التوازن المالي الدولي ، ويرتأي جباية ١٪ من لمخيطاطات جميع الدول من البانكود . أما المشروع الأميركي فيفرض إتارات على الدول ذات الميزان غير المراتق غيب ويشترط أداؤها ذهباً وينص المشروع البريطاني على أن لاتحاد المقاصة أن يوصي (أو يترجم في بعض الحالات) الدول ذات العجز بانواع الوسائل الآتية لاستعادة التوازن المنشرد

أولاً - خفض النقد ويتأتى عنه نشاط حركة العبادرات وتكثر الواردات

ثانياً - تصدير الذهب أو الاموال الحرة الأخرى لتسديد جزء من ديونها للخارج

ثالثاً - الهيمنة على صادرات رؤوس الاموال ، وبذلك تحفظ بالاموال الضرورية

للعامش الاقتصادي الداخلي ولتحويله دون أحداث زعر في سوقها المالية

رابعاً - الاجراءات الداخلية تؤثر في اقتصادها الأهلي وتبدو موافقة لتوطيد مركزها

المالي الدولي

اما الدول ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها فيوصيها اتحاد المقاصة باتخاذ التدابير الآتية

أولاً - ما من شأنه اتساع حجم اتقانها الداخلي والطلب الداخلي ، فينبج عن اتساع

الاتمان وفره العقود واتسداد الطلب فارتفاع الاسعار الداخلية فيثبط هذا حركة التصدير

ويثبط حركة الاستيراد

ثانياً - تشجيع حركة الاقتراض الدولي حتى تحصل الدول العاجزة على الاموال الضرورية

لحركة انعاشها الاقتصادي والوفاء بالتزاماتها

ثالثاً - خفض الرسوم الجمركية وغيرها من عوائق الاستيراد وتثبيط حركة الاستيراد

وبحتم المشروع الأميركي على الدولة ذات العجز في ميزان مدفوعاتها ان تتخذ وتتخذ وتتخذ

الاجراءات التي يوصي بها الاحتياطي لاصلاح انشال في ميزان مدفوعاتها ، وعليه ان يقدم

تقريراً ان الدولة ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها متعمناً تحليلاً للعوامل التي أدت الى إيجاد

الفائض وعلى هذه الدولة ان توفى توصيات التقرير عناية ورعاية خاصة

ويوصي المشروع الأميركي للدول الاعضاء بالغاء جميع العقبات وانواع التفرقة عن عمليات

التبادل التجاري ، وان لا تفرض أي نوع من انواع الاضافية قبل المتعدي على موافقة

الهيئة لدولية ويناسب المشروع البريطاني أعضاء الاتحاد بالامتناع عن فرض التوائع على

المدفوعات الناشئة عن التجارة العادية وإن كان يجب بفرض إشراف الدولة على انتقالات رأس المال منها واليها ، ويوصي كذلك بتعزيز حركة طلب وعرض النقد الأجنبي في البنوك أو مراقبات الصرف ، وبذلك يستغنى عن سوق الصرف الخارجي ويحصل الأفراد على النقد الأجنبي بطريق البنوك فقط وليس عن طريق مباشر

٤ - كتلة الاسترليني

ييدي المشروع البريطاني تحفظاً بشأن الكتلة الاسترلينية إذ يذكر « ليس ثمة ما يحول دون أن يكون لهذه الدول مركز مزدوج ، ولكن للافتقار التي لا تمت ال هذه الجماعة برباط سياسي أو جغرافي أن تجعل رصيدها الاحتياطي مع اتحاد انقاصه وليس بعضها مع البعض الآخر » أما المشروع الأميركي فلا يتعدى بحث حالة هذه الكتلة أو ما يمثّلها ، وواضح أنه لا يجب بمثل هذا النظام بدليل نفسه « تبغي موافقة كل دولة عضو على أن لا تشترك في أعمال نقدية مزدوجة وأن تبسح للاحتياطي جميع النقد الأجنبي الذي يفيض عن حاجتها » وظاهر أن هذا الشرط يتعمق معه وجود كتلة الاسترليني أو ما يمثّلها في ظل المشروع الأميركي وما يتصل بمسألة كتلة الاسترليني موضوع ديون بعض الدول المتحالفة والمحايدة ولاسيما أعضاء كتلة الاسترليني على بريطانيا العظمى . وتتمثل هذه الديون في حيازة هذه الدول لأوراق مالية بريطانية (ولاسيما أذونات الخزنة البريطانية وأذونات الحرب) وديون مقيدة لحسابها في لندن ومنشأ هذه الديون مشتريات بريطانيا العظمى من هذه البلاد وما تنفقته قواتها المحاربة في بلادها

ويقوم المشروع البريطاني أنها مشكلة « ذات صعوبة خاصة » إذ الدائنون سيرغبون في استخدام ديونهم في الشراء من بريطانيا أو استخدامها في عمليات مالية شتى . ويقترح المشروع تحويل هذه الديون إلى بانكوكور على أن لا يحدث هذا ضغطاً على البوارد البريطانية منه ، وهذا يتطلب منح بريطانيا العظمى حصة إضافية من البانكوكور يسحب عليها الدائنون ، والامر الاقتصادي المباشر هو مساعدة الدائن على تحويل هذه الأرصدة إلى سلع لحسابه

أما المشروع الأميركي فيرسم خطة معتددة بمقتضاها يعطّل الاحتياطي *The Fund* بالديون الاستثنائية ، فيقوم الدائن والمدين على السواء بشراء ٤٠ ٪ من الأرصدة الأصلية - بالذهب في خلال فترة عشرين عاماً وتلتى الـ ٢٠ ٪ الباقية بأذونات على الدائن والمدين . والنتيجة الاقتصادية هي أن المدين يحو ٩٠ ٪ من الدين بسنده سلماً ٥٠ ٪ من تجارته العامة و ١٠ ٪ بالتجار مع الدائن نصفه خاصة ، أما الـ ١٠ ٪ الباقية فيتنازل عنها الدائن

٥ - دور الذهب في التنظيم النقدي الدولي

كان للذهب دور خطير مفيد في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة على الحياض . فكان الذهب يتدفق عليها نمنا للسلع والخدمات التي تبذلها للحلفاء . فلما تقرر قانون الاعارة والتأجير لم تعد للذهب منزلة التجارية السابقة ، ومن ثم غدا العالم يرى أنه كعاقلة انتاج المعدن النفيس كان ذلك خيراً وأبقى للمجمود الحربي . فقررت الولايات المتحدة وكندا واسرائيليا وقف انتاجه في غضون الحرب حتى ينصرف المعال وتتحوّل الأدوات المختلفة بإنتاجه الى انتاج معادن أكثر نفعا للمجمود الحربي

يبدأ البحث والنقاش ينصبان على وظيفة الذهب في البناء النقدي العالمي بعد أن نضع الحرب أوزارها . على أنه مهما يكن من أمر الخطة التي ستبني في هذا الصدد فأنها لن تتضمن العودة الى الآراء التقليدية التي طبقت في عام ١٩٢٥ . فإن معيار الذهب على صورته التقليدية التي كان عليها خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين قد انتهى منذ عام ١٩١٤ ، لأن الديون الطليكية (الطائلة) التي نشأت بسبب الحرب الماضية والقومية الاقتصادية التي اعتمقتها الشعوب المختلفة بعد هذه الحرب أفسدت نظام معيار الذهب الذي أخذ به العالم منذ عام ١٩٢٥ وكان من شأنها أن تصد كل نظام نقدي دولي أيما كان . ولما استطاعت ألمانيا تسليح نفسها تسليحاً هائلاً دون أن يكون لديها ذهب وبغير أن تستند في تمويل هذا التسليح الى الاسس المالية التقليدية ، كان هذا نذيراً بزوال عصر سيطرة المسائل المالية على الاقتصادية فدانت دولة هذا المعدن الثابت من الذهب واعتباره قطب الرحى للسياسة الاقتصادية لكل أمة وليس هناك أمل في أن يؤدي معيار الذهب وظيفته ما دام سوء توزيع المعدن باقياً على حاله وما دامت العوامل التي أدت الى سوء التوزيع هذا باقية على ما هي عليه . فالمشكلة عبارة أخرى تتوقف الى أبعد مدى على سياسة الاقتراض ورجوع عام الدياسة المالية التي مستبها الولايات المتحدة بعد هذه الحرب ، وعلى الاستقرار والتمتبات السياسيين وهل يتخذون سبيلهما الى أوروبا أولاً ولو فرض وبقيت الاسوار الحركية وعادت الولايات المتحدة الى عزلتها السياسية التقليدية واستأنفت رؤوس الاموال حركة فراها من أوروبا ، فمن تن والحالة هذه بارقة أمل ، لا في عودة الذهب الى المسرح النقدي ، ولا في وجود أي نظام دولي مستقر . وحتى لو منحت الولايات المتحدة للذهب للعالم بلا مقابل لاخذ سبيلها ككرة أخرى بفعل العوامل المسيطرة على الاقتصاد العالمي التي أدت الى زواجه انبها

٦ - الخطوط الأساسية للنظام النقدي العالمي

إذا قُدِّر للنظام الجديد أن يكون دولياً وحب تقرر ماهية المعيار الذي ستعتمده به ونسب اليه المعاملات المختلفة . ولن يمكن البتة إغفال أمر التوازن الاقتصادي

الدولي ولبابه وجود معيار دولي للقيحة ، وأداة لتسوية الالتزامات الدولية . ومن المنعذر ان نجد معياراً آخر غير الذهب . ومصداقاً لهذا رأينا مشروع كينز (المشروع الانكليزي) يقوم على الذهب ، كذلك يقضي المشروع الأميركي بإنشاء وحدة دولية هي « اليونيتاس » وإيجاد رصيد دولي من الذهب للتثبيت . وتتطلب الحال إيجاد هيئة خاصة — بنك دولي — تتولى عملية تسوية المدفوعات الدولية ، وتتلافى العجز الحاصل في المدفوعات الدولية للدول المدينة وبذلك يمكنها مواجهة التزاماتها المالية دون قلقلة كيانها المالي

ويجب ان ينسجم النظام الجديد بالمرونة الضرورية التي تجعله قادراً على مراجعة تلك المشكلات التي ستمتدحض عنها هذه الحرب من سوء التوازن في الاقتصاد العالمي ، وان يزود بالوسائل التي تمكنه من اقامة التنظيم الدولي للمائل النقدية على أساس ممكن

وهذا يعني وجوب زويد البنك الدولي (أو مركز المقاصة العالمي) بالموارد المالية ، فكل رصيد مدين يجب أن يراجعه رصيد دائن معادل في جهة أخرى . وإذا قربت دولة ما من حدود التسهيلات الممنوحة لها ، فإن عليها ان تتبادل المشورة مع البنك الدولي ، وواضح ان نطاق المشروع يرتكز على استبعاد الدول المشتركة لقبول مبدأ الفشارور أي قبولها التنازل من شيء من حريتها في شؤونها النقدية . كما يستند المشروع الى قدرة الدول الأعضاء وكذلك استعدادها للاخذ بالاصلاحات المقترحة وأهمها الاشراف على القيمة الداخلية والخارجية لعملتها . ومن المشكلات التي ستراعى في حالة الموافقة على خفض قيمة عملة أحد الأعضاء ، توزيع الخسارة في الصرف الناجمة عن هذا الخفض . وأنه وان تمسك البنك الدولي بأن يقيد في دفاقره على أساس وحدة اسمية للذهب (كما يفضل بنك التسويات الدولية الآن) فإنه في الواقع سيدين ويدان يخلط من عملات الدول المشتركة . وستتوسط ودائع البنك المقومة بالبانكور او اي وحدة أخرى . وستتكر قاعدة على أساسها يمكن توزيع أي خسارة تنجم عن الموافقة على خفض أحد العملات على جميع الاقطار

وثمة حقيقة عامة وهي انه لن يكتب لهذا النظام البقاء اذا ما عانت حالة قلقلة الاقتصاد العالمي عامة واختلال توازن عناصر النظام المالي لكثير من الدول بصفة خاصة . فنجاح المشروع مرتبط اذاً يتمكن الدول المشتركة في المشروع من إعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها الدولي خلال فترة قصيرة نسبياً كاربعة أعوام أو خمسة . ويجب أن لا يعزب عن البال مركز الولايات المتحدة العظيم ، فهي الدولة الوحيدة التي تحوز أيضاً هائلاً من النقد ومن ثم يكون صدور المشكلة النقدية في السنوات التي تتلو اعلان الهدنة — كيف يتسنى لبقية العالم إيجاد الوسائل التي تمكنه من مقابلة التزاماته لدوليات المتحدة وشراء تسلم الأميركية التي يحتاج اليها . سيما تلك الدول التي أثرت الحرب تأثيراً بليغاً على اقتصادها القومي ما